

دور القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لتحقيق تنمية مستدامة نموذج مقترح

أ.د. هوام جمعة أ.بن العايش فاطمة

جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر

ملخص:

تناول هذه المقالة دراسة دور القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتحقيق تنمية مستدامة. وتوصلت الدراسة الى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أصبحت في وقتنا الحالي أداة مهمة في أيدي مسيري المؤسسات لضمان استدامة أعمالهم وتنمية المجتمع، حيث أنه مع التطور الهائل الذي عرفه اتساع مفهومي القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أصبحت هذه المنظمات في موقف مساءلة من طرف منظمات حماية العمال والبيئة والصحة، الأمر الذي ألزم عليها تبني سياسة المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة لأعمالها وللمجتمع. كما توصي الدراسة بمحاولة بناء نموذج محاسبي عن كيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة.

ABSTRACT

This article discusses the measurement and accounting disclosure about corporate social responsibility. The study found that corporate social responsibility has become at present an important tool to ensure sustainability of business and community development by managers, with the great development of concepts of measurement and accounting disclosure for corporate social responsibility, organizations become accountable by protection workers and environment and health organizations, Which committed them to adopt social responsibility policy as a tool to achieve sustainable development of its business and for society. The study concluded that a model should be built on how to measure and accounting disclosure social responsibility for organizations.

Key words: accounting measurement, disclosure of accounting, social responsibility

مقدمة

في عالم يتغير فيه كل شيء، حيث تتحول الأسواق، تتطور التكنولوجيا ويتضاعف المنافسون يكثر الحديث عن التنمية المستدامة، البيئة، توقعات المجتمع واحتياجاته وتتعالى الأصوات من أجل حقوق الإنسان واحترامها بالرغم من أنها لم تكن موضوعا للاهتمام من قبل وخاصة أن منظمات الأعمال ولعقود طويلة لم تهتم إلا بتحقيق أعظم الأرباح على حساب المجتمع؛ أما في الوقت الراهن فإن هذه المنظمات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤوليتها واعتماد رؤية جديدة قائمة على مفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع، قدرة تحسينه المستمر ورسم استراتيجيات ملائمة للاستجابة إلى كل توقعات أطرافه مما يحقق التوازن والتكامل

والتطوير المتبادل بين المجتمع والمنظمات، ويعزز فكرة مبادرة هذه الأخيرة باستثمار جزء من أرباحها من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، إعطاء الجمهور صورة إيجابية، تأسيس قاعدة من المستهلكين الواعين، المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل مع الموظفين وأسراهم والمجتمع المحلي لتحسين نوعية الحياة.

وكل هذا يتأتى بتبني الاتجاه الحديث السائد الذي يمارس على نطاق واسع والمعروف بفكرة "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، إذ تمثل هذه الأخيرة اليوم اللغة المستخدمة للتعبير عن دور هذه المؤسسات وقطاع الأعمال في المجتمع. إذ ظهر الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وأصبح الحديث عنها في الآونة الأخيرة عنواناً للمؤتمرات والندوات، ومجالاً للدراسات والأبحاث سواء من قبل الأفراد أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية، كما تزايد الاهتمام بها من قبل كل الحكومة والشركات نفسها، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً من إستراتيجية شركات الأعمال للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة.

استناداً إلى ما تقدم فقد توجه البحث نحو تبيان مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي للمؤسسات عن مسؤولياتها الاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة، حيث إن التطورات الاقتصادية المتسارعة باتت تلزم المحيط المحاسبي بضرورة تعديل النموذج الاقتصادي التقليدي المبني على فلسفة تعظيم الربحية الفردية ليضم أبعاد اجتماعية تمثل الفيصل في جدوى قيام تلك المؤسسات .

أولاً: إشكالية البحث:

يعتبر التوسع في القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أحدث مراحل التطور المحاسبي، وقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة للازداد المضطرد في حجم وقدرات المؤسسات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الأكاديمية على المستوى الوطني والدولي، فبالرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم يرتبط بالاقتصاد الكلي في حين أن المسؤولية الاجتماعية له علاقة مباشرة بالاقتصاد الجزئي إلا أنه هناك علاقة تكاملية بين المفهومين، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن تحقق للمؤسسة تنمية مستدامة وتضمن لها بقائها وإستمراريتها وتحسين أدائها الاقتصادي. ومن هنا تظهر معالم الإشكالية التي نعالجها في التساؤل الجوهري التالي :

ما هو دور القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق تنمية مستدامة؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وتكوين إطار نظري وفكري نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تساعد في الإلمام بجيئات التساؤل المطروح تتمثل في:

1. هل تعترف المؤسسات بمسئوليتها الاجتماعية؟
2. كيف تقوم المؤسسات بالقياس والإفصاح المحاسبي عن مسؤوليتها الاجتماعية؟
3. هل يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتحقيق تنمية مستدامة؟

ثانيا: أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كوننا نتناول بالدراسة و التحليل أحد المواضيع الهامة والحديثة المطروحة خصوصا منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، فالمؤسسة الاقتصادية باعتبارها المصدر الرئيسي للثروة والأداة الفاعلة في اقتصاد أي دولة معنية بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة حيث أن ذلك يتيح لها خدمة الاقتصاد وخدمة التنمية في آن واحد عن طريق الاهتمام بالبيئة والمجتمع دون التفريط في هدفها الرئيسي الذي أنشئت من أجله وهو البعد الاقتصادي و المتمثل في تعظيم الأرباح. إذ يهدف البحث إلى توضيح جملة من النقاط نوجزها فيما يلي :

1. تأصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله .
2. تسليط الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية .
3. التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات وإلى أي حد يمكن أن تلتزم هذه المؤسسات بها.
4. التعرف على الكيفية التي يتم بها قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية وبالتالي الإفصاح عنها.
5. التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها المؤسسات .
6. إلى أي مدى يمكن للمؤسسات أن تساهم في تحقيق تنمية مستدامة من خلال الالتزام بمسئوليتها الاجتماعية؟

رابعاً: فرضيات البحث:

حتى يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، فإن البحث يقوم على الفرضيتان التاليتان :
الفرضية العدمية: يحقق القياس و الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تنمية مستدامة.

الفرضية البديلة: لا يحقق القياس و الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تنمية مستدامة.

خامساً: منهجية البحث:

في دراسة هذا الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث استندنا إلى مصادر مكتبية عديدة بمختلف اللغات منها الكتب العلمية والمقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والمداخلات والملتقيات العلمية الدولية ذات الاختصاص وعلى مصادر إلكترونية.

سادساً: الدراسات السابقة

لقد أجريت عدة دراسات ذات الصلة بالموضوع وخاصة في الدول المتقدمة. أما الدراسات في الدول العربية فهي قليلة، وفيما يلي بعض الدراسات العربية والأجنبية والتي تم ترتيبها تدريجياً.

أولاً: الدراسات الأجنبية:

1.1- دراسة Ivana Rodić بعنوان : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ك تطوير إطار اوروبي "المعهد الأوروبي لجامعة جنيف، 2007 .

تناولت هذه الدراسة التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية وتطورها التاريخي. كما تناولت المفهوم الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية، والفرق بينها وبين النموذج الأمريكي. ويظهر البحث الجهود الأوروبية في تنمية وتطوير ممارسات المسؤولية الاجتماعية. كما احتوت الدراسة على أربع حالات لأربع مؤسسات أوروبية تمارس برامج المسؤولية الاجتماعية.

1. دراسة "Lu. Zhang بعنوان " Corporate social responsibility_applicants ethical predis positions and organization attraction :a person-organization fit perspective » جامعة بكين، 2008 هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات علة جاذبية أبواب العمل و الجوانب الثلاثة من المسؤولية الاجتماعية أي المسؤولية الاقتصادية ، القانونية والأخلاقية، و تقترح هذه الدراسة أن يكون لهذه الجوانب الثلاث تأثيرات مستقلة على الجانب التنظيمي للمؤسسات. أظهرت نتائج

هذه الدراسة أن لكل جانب من جوانب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تأثير فريد على الجانب التنظيمي للمؤسسات.

1. دراسة Floriane Bouyoud بعنوانها "الإدارة الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"

« Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises »
باريس، فرنسا، أفريل 2010

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار إستراتيجي لدمج المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في قلب النظام الإداري لمنظمات الأعمال، وحددت ثلاث مراحل لذلك مرحلة التصميم ثم التنفيذ والرقابة واستعملت الباحثة أسلوب دراسة الحالات.

ثانيا : الدراسات العربية

1. دراسة نوفان حامد محمد العليمات بعنوان "القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية

الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية- حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة"، دمشق، 2010

حددت هذه الدراسة الإشكالية في التساؤل التالي: "هل تقيس شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة التكاليف الاجتماعية، وتفصح عن تلك التكاليف في قوائمها المالية؟". إذ هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار عام مقترح لقياس التكاليف الاجتماعية من تكاليف تنمية العاملين، تكاليف المحافظة على البيئة، تكاليف جودة المنتج وحماية المستهلك و تكاليف خدمة المنتج المحلي. وقد نتج عن الدراسة جملة من النتائج، أهمها:

- لا يوجد تطبيق فعلي للقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في شركة مصفاة البترول الأردنية.
- النظام الحالي لمحاسبة التكاليف في الشركة يكتفي بمحصر وحساب عناصر التكاليف المرتبطة بنشاط المنشأة دون الأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية.
- الشركة موضع الدراسة تلوث البيئة مما يؤدي إلى الإضرار بالعاملين ، المجتمع ، الغلاف الجوي و هدر للطاقات الإنتاجية الضائعة. توصلت الدراسة لعدة توصيات نذكر منها:
- ضرورة تطوير النظام المحاسبي للشركة ليشمل البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية.
- ضرورة قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بتركيب معدات فلاتر لتنقية الهواء، لتجنب العاملين و المجتمع الأضرار الناجمة عن التلوث.

2. دراسة العايب عبد الرحمان والتي جاءت تحت عنوان التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2010/2011 لقد حاولت الدراسة الإجابة على سؤال الإشكالية التالية: "هل مراعاة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر لأبعاد التنمية المستدامة انعكاس على قياس وتقييم الإفصاح عن أدائها الشامل؟" لقد توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي إشباع رغبات أصحاب المصالح وأن المسؤولية الاجتماعية هي تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية. كما قدمت الدراسة جملة من الحلول من بينها الاقتداء بالمؤسسات الرائدة عالميا في مجال التنمية المستدامة والسير على خطاها سواء فيما يتعلق بكيفية إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن انشغالات إدارة المؤسسات أو في مجال إعداد تقارير التنمية المستدامة المستعملة في الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي.

3. دراسة سناء علي شقوارة بعنوان "دور القيادة التحولية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في الأردن-دراسة تحليلية"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2013 هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء دور القيادة التحولية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الأردنية الخاصة. كما نتج عن الدراسة ما يلي:

- يتحمل القادة الإداريون في الجامعات الأردنية الخاصة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة الاجتماعية، البيئي والاقتصادي وبدرجة مرتفعة من وجهة نظرهم، أما من وجهة نظر المجتمع المحلي فإنهم يتحملونها بدرجة متوسطة.
- تعد الجامعة ركيزة أساسية في العمل على ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهميتها القائمة على تبادل الأدوار والإسهام في التنمية الشاملة وهي الشريك الرئيس والعنصر الفاعل في التنمية المستدامة. كما توصي الدراسة بما يلي:
- ضرورة الاهتمام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية من طرف الدولة ووسائل الإعلام.
- ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل الجامعات.
- تبني المواصفة العالمية ISO26000 للمسؤولية الاجتماعية وتطبيقها في الجامعات والمؤسسات.

4. دراسة مقدم وهيبة تحمل عنوان تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية-دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013 حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: "ما تقييم ممارسة المؤسسات الجزائرية لبرنامج المسؤولية الاجتماعية؟". هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية الواقعة في الغرب الجزائري. حيث توصلت الدراسة إلى:

- غياب أي فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة.
- تمارس بعض المؤسسات الاقتصادية التي شملتها الدراسة برامج ذات طابع خيرى وتطوعي، لكنها لا ترتبط بالمفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية. كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات نذكر منها:
- على المؤسسات تضمين سياسة المسؤولية الاجتماعية في رسالتها الإستراتيجية.
- إنشاء قسم متخصص بإدارة المسؤولية الاجتماعية، يتولى تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على قطاع الأعمال استهدافها وفقا لاحتياجات المجتمع.
- ضرورة اهتمام الدولة والجامعات و وسائل الإعلام بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية و مبادئها الصحيحة.

5. دراسة مسان كرومية بعنوان "المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر-دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013 هدفت الدراسة إلى بحث مدى التزام المؤسسات الإنتاجية (العاملة بولاية سعيدة، غرب الجزائر) بالمسؤولية الاجتماعية وعلاقة هذه الأخيرة بحماية المستهلك والحفاظ على حقوقه وتحقيق رضاه. وقد بينت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأبعادها الثلاث (المجتمع و البيئة، المورد البشري، العملاء والمستهلكين) تؤثر على درجة رضا وتوفير حقوق المستهلكين. كما خلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة انتقال المؤسسات إلى تطبيق فلسفة المسؤولية الاجتماعية بشكل رسمي، وذلك من خلال الحصول على شهادة الايزو 26000 مثلا.

- منح تحفيزات لتشجيع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف القطاع الخاص كالتحفيزات الضريبية.
- تطوير دور المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك بشكل خاص لتكون شريكا للمؤسسات في برامج المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية

1. تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أولاً : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

1-1- التعاريف الأكاديمية : بالنسبة للدراسات الأكاديمية، فقد عرف بيتر دروكر Peter Drucker المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أنها "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد عرفها بشكل غير مباشر الاقتصادي الليبرالي "ميلتون فريدمان" Milton Friedman سنة 1970 في مقال صدر بجريدة نيويورك تايمز على أنها "استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وعلى التحايل". ومن وجهة نظر أخرى والتي يعد من أبرز أنصارها ومؤيديها رجل الاقتصاد المعروف بول ساميوسن Paul Samuelson الذي يرى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا، كما يشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية في عالم اليوم يجب ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تعوض في أعماقها، وأن تسعى نحو الإبداع في تبنيها.

إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يحقق للمنظمة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى أصحاب المصالح، كما يساعدها على تجنب الضغوط الحكومية بشكل كبير. ويرى كيث دافيس Keith Davis المسؤولية الاجتماعية أنها : "تمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة".

أما الباحث كارول Caroll فقد أعطى تعريفا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات معتبرا إياها ما يتوقعه المجتمع من المنظمات في النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية والتقديرية. وأخيرا عرفها الأكاديمي الفرنسي المختص في مجالات علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة كريستيان برودهاق Christien Brodhag على أنها "أخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية الاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات أثناء أدائها لأنشطتها التجارية، وكذلك في علاقاتها مع أصحاب المصالح، فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات

قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في
الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح.

1-2- تعاريف المنظمات والهيئات الدولية: أما التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات
الدولية، فيمكن تقديم جملة منها وهي كما يلي :

➤ تعريف المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات 'ORSE': المسؤولية الاجتماعية
هي "تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل إيجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين
في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة".

➤ تعريف الاتحاد الأوروبي 'Commission Européenne': المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
هي "الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا
الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات"⁽¹⁾

وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق
أحسن الممارسات، وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد
والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال"⁽²⁾

➤ وفي دراسة قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد قدمت مجموعة من التعاريف
للمسؤولية الاجتماعية للشركات قدمتها هيئات ومنظمات دولية يمكن عرض البعض منها
كما يلي:

➤ تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر
من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل
على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعلاقاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".

➤ تعريف المنتدى الدولي لقادة الأعمال: تعني المسؤولية الاجتماعية للشركات "ممارسات
الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام

(1): العايب عبد الرحمان، ألتحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية
المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 48-49 .

(2): العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 49 .

الموظفين والمجتمع والبيئة. وصممت تلك المسؤولية الاجتماعية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين⁽¹⁾.

➤ تعريف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: المسؤولية الاجتماعية هي السلوك الأخلاقي لشركة ما تجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم⁽²⁾.

➤ تعريف الغرفة التجارية الدولية: تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطور الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً وبذلك فالمسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال التعليم والإقناع⁽³⁾.

➤ تعريف البنك الدولي: المسؤولية الاجتماعية هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد⁽⁴⁾.

من دراسة التعاريف الأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات يلاحظ أن الذي يميزها هو أنها حاولت كلها إعطاء إطار عام يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تستنبط منه توجهها وتحدد على أساسها أهدافها الإستراتيجية التي تسمح لها بتبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. إن هذه الملاحظة سارية المفعول على كل التعاريف قديمها وحديثها.

أما بالنسبة للتعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات، فيلاحظ فيها ثلاثة أمور وهي:

- ✓ أنه لا يوجد نقاط توافق بينها، أي أن كل منها يركز على موضوع لم يتناوله تعريف آخر.
- ✓ أن معظمها يركز على مسألة الحد الأدنى وهو الذهاب إلى أبعد مما تفرضه القوانين والتشريعات.

(1): روبنز ريكوير، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، سويسرا، 2004، ص 27-29

(2): روبنز ريكوير، مرجع سابق، ص 29.

(3): جون سوليفان وآخرون، مواطنة الشركات: المفهوم والتطبيق، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات

الدولية الخاصة، سبتمبر 2009 ص

(4) www.worldbank.org:

✓ أن معظم المنظمات والهيات تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفق مايلي رغبة أصحاب المصالح الفاعلين.⁽¹⁾

ثانيا : القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

برزت أهمية القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، كأحد أهم المواضيع المعاصرة في الوقت الراهن، والتي تُعنى بعملية اختيار إجراءات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والإفصاح عن معلومات تفيد في تقييم ذلك الأداء.

1. تعريف القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية: هو ناتج منطقي عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية لمعرفة مدى التكاليف (التضحيات) التي تتحملها المؤسسة نتيجة ممارستها لأنشطتها الاجتماعية والتي تؤثر على المجتمع

وقد عُرف القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بأنه : عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للفترة، والتي تشمل العناصر الخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى العناصر الداخلية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع وإيصال هذه المعلومات للأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

وبصورة عامة، فإن قياس المسؤولية الاجتماعية لأي مؤسسة ينطوي على مفهوم (فكرة العقد الاجتماعي)، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها المجتمع والقيام بنشر المنافع على أفراد المجتمع.⁽²⁾

2. قياس التكاليف الاجتماعية

1-3- مفهوم التكاليف الاجتماعية: تعبر عن تكاليف الاختلال الوظيفي الناشئة عن السلوك السلبي للعاملين، نتيجة عدم توفير ظروف عمل مناسبة و ما تنفقه المؤسسة لتحسين تلك الظروف، و تتمثل في التكاليف المتخفية التي لا تظهر كمجموعة متميزة وحدها ضمن حسابات التكاليف أو حسابات النتيجة. وبعبارة أخرى تمثل التكلفة الاجتماعية ما ينفق (أو ما ينبغي إنفاقه) لإزالة الضرر الناتج عن مزاوله المؤسسة لنشاطها مثل التلوث.

(1): العايب عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 51-52 .

(2) : بوشندوقة خديجة، محاولة تطبيق طريقة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أطروحة ماجستير، جامعة كلبي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2012/2013، ص 98-100.

- وتنقسم التكاليف الاجتماعية بصورة عامة إلى قسمين هما:
- التكاليف الاجتماعية المباشرة من وجهة نظر المؤسسة: تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها إجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض الأنشطة الاجتماعية والتي لا يتطلبها نشاطها الخاص ولا تعود بمنفعة مباشرة على المؤسسة.
 - التكاليف الاجتماعية غير المباشرة من وجهة نظر المجتمع: تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الخاص، مثل تلوث الهواء، والمياه، والنفايات التي تنتج من المؤسسة من نشاطها الخاص، حيث تعتبر هذه تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع.

1-4 مؤشرات قياس التكاليف الاجتماعية

- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاتهام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.⁽¹⁾
 - مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.
- ولقياس العمليات المرتبطة بمجال الأداء الاجتماعي للمجتمع نميز بين مجموعتين، تتعلق الأولى بمساهمة المنظمة في حل المشاكل الاجتماعية بطريقة مباشرة من خلال قيامها بعمليات اجتماعية معينة كتوظيف عمالة زائدة وتوظيف المعوقين والمساهمة في توفير مراكز لرعاية الطفولة والمسنين، أما المجموعة الثانية فتتعلق بمساهمة المنظمة في حل المشاكل الاجتماعية بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تدعيم الأنشطة المؤدية لها ومثال ذلك تدعيم البرامج التي

(1): مقدم وهبية، دور المسؤولية الاجتماعية لنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

،مداخلة في مؤتمر علمي، ص 17

تعدّها المنظمات العلمية والهيئات التي تراعي الشؤون الصحية والثقافية⁽¹⁾ والرياضية والمنظمات الخيرية المختصة برعاية شؤون غير القادرين على الكسب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العمليات تدرج ضمن مجال المسؤولية الاجتماعية الاختيارية، تدرك المنظمة أنها مرغوبة اجتماعياً أو تدرك أن القيام بها تجعلها رائداً في مجال الأداء الاجتماعي.

➤ **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

➤ **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه.

وقد قدمت منظمة بيئية في اليابان في عام 2000 تقريراً جاء فيه التكاليف البيئية التي تعبر عن محاولة لقياس الأداء البيئي للمنظمة، وتنقسم إلى أربعة عناصر أساسية هي:

- حجم الاستثمارات الخاصة بالبيئة والنفقات البيئية: ويقصد به مجموع الأموال التي يتم استثمارها لتحسين أنواع المنتجات لتتوافق مع المتطلبات البيئية العالمية، وكذلك النفقات التي تصرف على أمور متعلقة بالبيئة؛

- تكاليف البحث والتطوير: وتشمل التكاليف الخاصة ببحوث تحسين المنتجات لتتلاءم مع المتطلبات البيئية؛

- تكاليف تشمل تقييم الأضرار الصحية وأضرار المياه والمنتجات الزراعية والثروة السمكية والتربة الناتجة عن التخلص من المواد الملوثة التي تنتجها أنشطة المنشآت المختلفة؛

- تكاليف متعلقة بحماية البيئة، وقد يطلق عليها أيضاً تكاليف الوقاية البيئية: والمقصود بها تكاليف التحكم أو منع الحوادث الخاصة بالآثار البيئية التي لها تأثير على البيئة، نتيجة

(1) : حارس كريم العاني، دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، المؤتمر العلمي الرابع حول: الريادة و الابداع: استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الادارية و المالية، جامعة البحرين، 15-16/03/2005، ص 9

أنشطة المنظمة والنشاطات الإنسانية الأخرى، وذلك للحفاظ على وضع أفضل للبيئة، ولإزالة الآثار وتصحيح الدمار الذي حدث.

تجدر الإشارة إلى أن الممارسات الاجتماعية والبيئية لأي منظمة أعمال لا يمكن تقييمها والحكم عليها بنظرة مجردة بمعزل عن تكاليف الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة للآثار السلبية للنشاط الاقتصادي لتلك الوحدة، وبذلك ينبغي إجراء الموازنة بين ما تقدمه تلك الوحدة من أداء اجتماعي لكافة الأطراف ذات العلاقة من جانب، وما لها من آثار سلبية ضارة بالبيئة المحيطة والمجتمع ككل من جانب آخر. (1)

في خضم هذا السياق فإن المشكلة الأساسية التي تعيق عملية الموازنة هي كيفية إخضاع تكاليف تلك الأضرار الاجتماعية للقياس الكمي، بمعنى آخر كيفية تحويل بعض هذه التكاليف من أضرار معنوية إلى خسائر على شكل قيم نقدية لأغراض القياس الكمي. فبعض الأضرار التي يتحملها المجتمع مثل الضوضاء أو تلوث البيئة قد تنعكس بشكل أو بآخر على زيادة تكاليف العلاج للأمراض ذات العلاقة بهذا التلوث، والذي تتحمله الوحدات الصحية أو أفراد المجتمع، إلا أنه يبقى من الصعب قياس بشكل مباشر ودقيق لحجم تلك الآثار. (2)

3. قياس العوائد الاجتماعية

3-1- مفهوم العوائد الاجتماعية: هي تلك المزايا أو المردود الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال وفائها بالتزاماتها اتجاه كل من العاملين لديها والمنتفعين من السلع والخدمات المنتجة من قبلها والبيئة المحيطة بها والمجتمع بشكل عام. (3)

كما أن المنافع الاجتماعية تعتبر تكاليف تتكبدها المؤسسات في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية، ومن وجهة نظر المجتمع هي منافع اجتماعية مكتسبة نتيجة لوفاء تلك المؤسسات بالتزاماتها. (4)

(1): منصف شرفي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (دراسة حالة مؤسسة سونطراك)، قسنطينة، ص 9.

(2): منصف شرفي، مرجع سابق، ص 9.

(3): Astudy group for developing a system for environmental accounting, **developing an environmental accounting system**, environmental agency, Japan, 2000, PP: 11-14.

(4): حارس كريم العاني، مرجع سابق، ص 6.

3-2- مؤشرات قياس العوائد الاجتماعية:

تقيس مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي فعالية مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تؤديها المؤسسات من خلال مجالات المسؤولية الاجتماعية ومقارنة هذه المؤشرات الكمية لسنوات عديدة للوقوف عند تطورها ومدى تعاملها مع الأداء الاجتماعي المطلوب للمؤسسة. وهنا نستطيع تحديد بعض هذه النسب والمؤشرات على سبيل المثال لا الحصر

➤ قياس مكافأة القوى العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية: وتحسب من خلال الآتي:

مقياس مدى مكافأة العمال = الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل * عدد العمال

➤ قياس مدى مساهمة المؤسسة في حل بعض المشاكل الاجتماعية بالإسكان وتوفير وسائل المواصلات: وتحسب مساهمة المؤسسة = عدد الأفراد المشمولين بالسكن أو النقل. الخ / عدد العمال

➤ قياس مدى مساهمة المؤسسة في الجوانب الفنية للعاملين فيها: وتحسب من خلال الآتي: مساهمة المؤسسة في التطوير الفني = تكلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين.

➤ قياس مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة: وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المؤسسة = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

➤ قياس مدى مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المؤسسة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / إجمالي ميزانية الأبحاث⁽¹⁾

➤ قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين وتحسب من خلال الآتي: مساهمة المؤسسة = عدد الحوادث التي تقع / عدد ساعات العمل الفعلية.

➤ قياس مدى مساهمة المؤسسة في استقرار العمل في محيطها: وتحسب من خلال الآتي: معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة / إجمالي عدد العاملين.

(1) : حسين عبد الجليل آل غزوي، المشاكل الحاسوبية المعاصرة، بحث لمادة المشاكل الحاسوبية المعاصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدمام، 2010، ص20

➤ قياس مدى مساهمة المؤسسة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة : وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المؤسسة = تكلفة المساهمة للمؤسسة المعنية / إجمالي تكاليف مساهمة المؤسسات في المنطقة.

➤ قياس مدى استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة : وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المؤسسة = تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة / تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة أو الكلية.

➤ قياس مدى مساهمة المؤسسة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج : وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المؤسسة = تكاليف الأبحاث والدراسات التطويرية للمنتج / تكاليف الإنتاج الإجمالية.⁽¹⁾

ثالثاً: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

انعكس الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية على اهتمام المحاسبة بهذا الموضوع الحديث نسبياً، والتي تبلورت في المطالبة المتزايدة من جانب الهيئات المحاسبية العلمية والمهنية بقيام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، كما ظهرت دراسات محاسبية عديدة تؤكد على أهمية هذا الاتجاه.

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية هو العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل. كما يمكن القول أن الإفصاح الاجتماعي ينطوي على كل التقارير التي تهم المقدمة من طرف المؤسسات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بعيداً عن الأرباح، وهي التقارير التي تهم المساهمين والدائنين وحتى الموظفين.⁽²⁾

(1): حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 20.

(2) : حامد أحمد صالح سمره، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة

المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات)، مذكرة

ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 44

أما الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لتحقيق ذلك .

إذن فالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو محاولة للإبلاغ عن كل النشاطات الاجتماعية في المؤسسة.

1-1- أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لقيت أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة تشجيع المنظمات والجمعيات والمحاسبين الذين يعترفون بأن القوائم المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، لذلك أوصت بتشجيع تضمين القوائم المالية المنشورة مثل هذه المعلومات. (1) ومن بين الأساليب المقترحة للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ما يلي :

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية: ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامنا مع القوائم المالية ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات؛

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة: ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبوب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات: العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع والمستهلكين؛

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط: ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة تكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية: ويطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع. (2)

(1) : بوشندوقة خديجة ، مرجع سابق ، ص 104 .

(2) : طه أحمد حسين أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية-نموذج مقترح، مقال بمجلة تنمية الرافدين ، المجلد28، العدد83، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2006، ص122.

1-2- نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين على مفهوم محدد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. فإذا كان الإفصاح المحاسبي يتطلب أولاً إعداد وتجهيز المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تمهيداً لنقلها إلى مجموعة الأطراف ذات الاهتمام بها، فإن استيعاب نطاق الوظائف المحاسبية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية يستلزم تطوير المقاييس الملائمة لقياس الأداء الاجتماعي للوحدة، وطرق التقرير عن نتائج هذا القياس، لإرساء تصور عام لما يمكن أن تكون عليه أسس الإفصاح الملائم للمسؤولية الاجتماعية، وبحيث لا ينبغي أن تقف صعوبة قياس بعض التكاليف أو المنافع الاجتماعية حجر عثرة أمام الإفصاح عنها. والمطلع لأدبيات الفكر المحاسبي يلاحظ أن تبويب أغلب الهيئات والمنظمات والكتابات والباحثين في مجال الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية كان قد قسم نماذج الإفصاح عن تلك المسؤولية إلى قسمين رئيسيين هما:

1- نماذج الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية.

2- نماذج الفكر المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.

أولاً: نماذج الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية

هناك عدة نماذج لتقارير متعلقة بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية والأداء

الاجتماعي أهمها:

1. نموذج SMFC (Scovill Manufacturing Company): يقوم هذا النموذج على

تصنيف الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة إلى فئتين، الأولى تختص بالأنشطة ذات التأثيرات

الاجتماعية الإيجابية، في حين تختص الثانية بالأنشطة ذات التأثيرات الاجتماعية السلبية،

إذ يتم عرض هاتين الفئتين في شكل ميزانية عامة تتضمن أربعة أجزاء رئيسية كل منها

يغطي مجالاً من مجالات المسؤولية الاجتماعية أهمها العاملين، الرقابة، خدمة المستهلكين،

المضمون الاجتماعي

2. نموذج EGFA: يعرض هذا النموذج إلا نموذج أداء الشركة ضمن أربعة مجالات يعدها

أساسية وهي الأمن الصناعي، تشغيل الأقليات، المساهمة الخيرية، المعاشات وهذه المجالات

تقارن البيانات والمعلومات المتعلقة بها والخاصة بالشركة ضمن التقرير السنوي لأدائها مع

البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير السابقة للشركة عن أدائها الاجتماعي ومسؤولياتها

الاجتماعية.

3. نموذج ABT: يختلف هذا النموذج الخاص بالإفصاح عن معلومات الشركات لممارساتها العملية وأنشطتها تماما عن النموذجين السابقين، إذ أن النموذجين السابقين EGFA و SMFC هدفهما هو توضيح الأداء الاجتماعي والبيئي والمسؤولية الاجتماعية، في حين يعطي هذا النموذج معلومات تفيد في عملية اتخاذ قرارات تتعلق بتعظيم العائد المالي على الاستثمار الاجتماعي.

ثانيا : نماذج الفكر المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

المتبع للدراسات المحاسبية والرقابية يلاحظ وجود اهتمام واسع من قبل المنظمات المهنية المعنية بشؤون المحاسبة والرقابة وكذلك من قبل العديد من الكتاب والباحثين في ذات المجالين و يظهر ذلك من خلال نماذج عديدة للإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية و الأداء الاجتماعي للوحدات وأهم تلك النماذج ما يلي:

1. نماذج الإفصاح العامة

وهذه النماذج تفصح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية بشكل مجتمعة، إذ تتضمن بيانات ومعلومات مثبتة في قوائم و تقارير عن تلك المسؤولية فضلا عن بيانات و معلومات مالية، صافي الربح منها مثلا :

أ. نموذج AAA: ركز هذا النموذج على الإفصاح الروائي الذي يؤكد على وجود ملاحظات هامشية عن وجهود الوحدة (العاملين فيها) فيما يخص الآتي:

✓ المشاكل الاجتماعية الرئيسية و كيفية الرقابة عليها.
✓ خطط الوحدة للحد من المشاكل الاجتماعية و البيئية و مدى التقدم الذي أحرزته الوحدة في حلها.

✓ التأثيرات الاجتماعية و البيئية الجوهرية على المركز المالي للوحدة و نتائج عملياتها.
✓ من أجل تطوير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدة ضرورة تشجيعها على الإفصاح عن مساهمتها في حل المشاكل المتعلقة بالأداء الاجتماعي.⁽¹⁾

ب. نموذج Linowes: قدم Linowes نموذج للتقرير عن العمليات الاجتماعية الاقتصادية للوحدة الاقتصادية من خلال قائمة أطلق عليها قائمة العمليات الاقتصادية - الاجتماعية . و توضح نتيجة هذه القائمة المقابلة الفترية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة (التحسينات Improvements) والسالبة (الأضرار Detriments) بالنسبة لثلاث من

(1) : طه أحمد حسين أرديني، مرجع سابق، ص 124-125.

مجالات المسؤولية الاجتماعية، وهي الموارد البشرية والموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة.⁽¹⁾

يطلق على نموذج Linowes تسمية تقرير النشاط الاجتماعي والذي يهتم بالإفصاح عن التكاليف المترتبة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها المنشأة دون أن يكون للمنافع التي حققتها تلك الأنشطة أي أثر فيها، والجدول التالي يوضح ذلك: ⁽²⁾

ج. نموذج Estes: لا يختلف النموذج الذي اقترحه Estes وأطلق عليه تسمية تقرير التأثير الاجتماعي، كثيراً عن النموذج الذي اقترحه Linowes فالاثان يتخذان، من وجهة نظر المجتمع أساساً في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمنشأة، كما يتفقان في تعريف التكاليف الاجتماعية على أنها أي تضحية أو أضرار يقع عبئها على المجتمع، أو على أحد عناصره، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، وسواء كانت داخلية أو خارجية، سواء دفعت المنشأة مقابلها أو لم تدفع.⁽³⁾

إلا أن هذا النموذج الذي جعله يختلف عن النموذج السابق له، اهتمامه بالمنافع الاجتماعية إلى جانب التكاليف الاجتماعية، ومحاولته قياس صافي الإسهام الاجتماعي للمنشأة عن طريق مقابلة المنافع الاجتماعية، بالتكاليف الاجتماعية، أي عن طريق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات. كما أوضح Estes في نمودجه "تقرير التأثير الاجتماعي" أن المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها المنشأة من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، وإنما تقاس بأي عائد للمجتمع، أو لأحد عناصره، سواء كان هذا العائد اقتصادياً أو غير اقتصادي، وسواء حصلت المنشأة مقابل هذه المنافع أو لم تحصل، وعلى ذلك يمكن النظر إلى هذا النموذج على أنه تطوير للنموذج السابق.⁽⁴⁾

(1) : مشري حسناء، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية -دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص 256.

(2) : حامد أحمد صالح سمرة، مرجع سابق، ص 49-50.

(3) : حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 23.

(4) : حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 23.

2. نماذج الإفصاح الخاصة

نحذ هذه النماذج للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وذلك لأنها تفصح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائم وتقارير ملحقه مكمله للقوائم المالية المنشورة وهذه النماذج هي:

1. قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية: يتم الإفصاح في هذه القائمة عن ما يلي:

- أ. قيمة ما تتحمله الوحدة من أعباء في مجال مسؤوليتها الاجتماعية.
- ب. التعرف على ما تتحمله الوحدة من أعباء لا إرادية خارجية ترتبط بمسؤوليتها الاجتماعية الإجبارية.
- ت. مساهمات الوحدة في تحقيق الأهداف القومية و مدى الالتزام بمسؤوليتها.

2. قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات الاجتماعية والبيئة: تطرقت هذه القائمة إلى توفير معلومات و بيانات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجالات الأداء الاجتماعي و البيئي وما يقابلها من حقوق للغير. كما أن هذه القائمة تعرض الأنشطة الاجتماعية للأصول بصورة منفصلة كل على حدى، إذ يتم تصنيف الأصول الاجتماعية تحقيقاً لهدفها في القائمة و حسب انتمائها لمجال المسؤولية الاجتماعية، كما أكدت هذه القائمة على وجود علاقة طردية بين قيمة الأصول الاجتماعية لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمتها.

3. تقرير الأداء الاجتماعي متعدد الأبعاد: يهدف هذا التقرير إلى توفير معلومات تعكس

نتائج قياس التأثيرات الاجتماعية للوحدة ويتميز هذا التقرير بما يلي:

- أ. معلومات تعكس نتائج قياس العمليات الاجتماعية التي قامت بها الوحدة فعلاً.
- ب. معلومات عن الأجهزة الحكومية ذات التأثير الاجتماعي.
- ج. معلومات تعكس عمليات المقارنة بين المستويات القياسية الاجتماعية والمستويات الفعلية للأداء الاجتماعي لغرض استخراج الانحرافات غير الملائمة التي تعكس الأضرار الاجتماعية بسبب عدم اصطلاح الوحدة ووفائها بالمسؤولية الاجتماعية.

4. القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية : تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات تعكس نتائج لقياس التصدي للعمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى بيان أهم التأثيرات السلبية المسببة لجملة من الأضرار في حياة المجتمع، كما تبين هذه القائمة أهم التأثيرات عن عدم الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية التي ينبغي على الوحدة أن تتحملها على وفق المجالات التي حددتها القائمة لتلك المسؤولية.

5. التقرير البيئي المستقل : وفيه يتم إعداد تقرير بيئي مستقل عن القوائم المالية⁽¹⁾.
ثالثا : دور القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق تنمية مستدامة للمؤسسات

1. مفهوم التنمية المستدامة :التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للمصادر بما يضمن إستمراريتها للأجيال القادمة، و هي منظومة تشمل كلا من التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و حماية البيئة، وتستلزم التنمية المستدامة تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد و تنتهي بالعالم مروراً بالمجتمع، وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وتجري التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي : النمو الاقتصادي، حفظ الموارد الطبيعية والبيئية، التنمية الاجتماعية.⁽²⁾

2. العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة: إن مفهومي المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية و الثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية و الذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية.
- الأمان عند عملية الإنتاج و تحقيق الأمان في خصائص المنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور، التكوين المهني...

(1) طه أحمد حسين أردبيني، مرجع سابق، ص 126.

(2) بابا عبد القادر ومقدم وهبية، المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة: دراسة حالة شركة سوناطراك، الجزائر، ص 14.

- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال...
 - الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال.
 - الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية.
 - التحاور مع أصحاب المصالح.
 - الانضمام الى المقاييس العالمية للبيئة مثل ISO 14000، المعايير الاجتماعية...
- نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضها منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان وكلاهما يخدم الآخر.

هناك علاقات معروفة بين المؤسسة و المجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، و لكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها و استمرارها(عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار و تكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل. ذلك أن العمل في محيط حساس و مضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة و تواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتناسك يحسن من أداء المؤسسة و المجتمع و البيئة، كما أن العائد على الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المسؤولة هو إثراء و تحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط و التي قد تحتاج إليها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية و حملات التوعية، احترام حقوق الإنسان و حماية البيئة، و هذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة. فأصبحت المؤسسات اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة التي تشمل على جوانب اجتماعية و أخلاقية و بيئية واقتصادية،⁽¹⁾

و تنقيدها بإعداد التقارير حسب الموصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو 14000 و المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA 8000 و مواصفات الحاسبة و المسائلة و الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة. فالتنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها الشركة

(1) : مقدم و هيبية، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 21-22.

بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية الشركات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المهم أن تكون هذه السياسة واضحة وقابلة للتطبيق و معلنة لجميع الأطراف بحيث يمكن متابعتها والاستمرار في تنفيذ بنودها حتى لو تغيرت الإدارة.

3. دور القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق تنمية مستدامة للمؤسسات

تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة بشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، هذه الممارسات في نهاية الأمر تعتبر من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في الشركات. وبقدر ما يحقق تطبيق المسؤولية الاجتماعية من فائدة للمنظمات والمجتمعات وللبيئة فهي تفيد الشركات وتزيد من أرباحها في الوقت نفسه.⁽¹⁾

إذ يمكننا القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من إعداد تقرير الأداء الاجتماعي والذي يبرز مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بسياسة التنمية المستدامة، وعلى الرغم من أهميته لم تفلح المحاولات التي قامت بها عدة جهات لإعداد نموذج محاسبي موحد يتم من خلاله قياس التزامات المؤسسة الاقتصادية اتجاه البيئة والمجتمع ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف تصور الجهة المعدة له من حيث الإطار الذي يعالج جوانبها المختلفة، لتبقى طريقة تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة يعتمد على أساس ما تتحمله هذه الأخيرة من تكاليف في سبيل ذلك.

يعتبر تقسيم Esteeo أهم تقسيم لمجالات المسؤولية الاجتماعية حيث يضم جميع الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تقوم بها المؤسسة وهذه المجالات على وجه التحديد هي "مجال المساهمات العامة، مجال الموارد البشرية، مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية، مجال المنتج".

(1) : مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص 23.

رغم محاولات الممارسة العملية والفكر المحاسبي لقياس المسؤولية الاجتماعية إلا أنه لم يتم التوصل إلى أداة تمكننا من قياسها لتبقى الوسيلة الوحيدة تعتمد على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف في سبيل ذلك بالاعتماد على إعداد التقرير الاجتماعي الذي يبرز مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة.⁽¹⁾

4. نموذج مقترح عن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

من خلال هذا البحث يمكننا اقتراح نموذج للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يمتاز هذا النموذج بإعطاء صورة واضحة وشاملة فيما يتعلق بالعمليات الاجتماعية التي تدور في نطاق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ذات التأثير الاجتماعي سواء كانت أنشطتها الاجتماعية داخلية أو خارجية، وبالتالي يمكننا اقتراح تقريرين يكونان ملحقان بالقوائم و التقارير المالية، فالتقرير الأول يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الإنتاجية، أما التقرير الثاني فهو التقرير الخاص بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الخدمية، ويعدان هذان التقريران في نهاية السنة، كما هو موضح في الشكلين الآتين :

(1) : ابراهيم مجتبي والطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07/08 أفريل 2008، ص 14.

جدول رقم (01)

تقرير الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الإنتاجية في 12/31/

تقارير المساهمة الاجتماعية (الدينار/ عامل)	البيان
XX	1- البرامج الاجتماعية للأفراد والعاملين وتشمل : أ/ الأنشطة الاجتماعية الداخلية مثل: الأمن الصناعي، المنح، العلاوات المالية والعينية، خدمات النقل، الرعاية الصحية، خدمات الإطعام والإسكان، النوادي الترفيهية، دور الحضانة وعطل الأمومة ب/ الأنشطة الخارجية مثل:
XX	- تلوث الهواء
XX	- تلوث الماء
XX	- الضوضاء
XX	2- البرامج الاجتماعية للعملاء وتشمل:
XX	- توفير السلع والخدمات
XX	- زيادة أمان المنتج عند الاستخدام
XX	- خدمات ما بعد البيع
XX	- البرامج الرقابية على وجود الانتاج
XX	3- البرامج الاجتماعية لحماية وتحسين البيئة وتشمل:
XX	- الرقابة على تلوث الهواء ومنع تسرب الغازات الناتجة عن العمليات الصناعية
XX	- معالجة المخلفات السائلة للعمليات الصناعية
XX	- استغلال الموارد الطبيعية بشكل فاعل
XX	4- البرامج الاجتماعية العامة
XX	- توفير فرص عمل لأفراد المجتمع والقضاء على البطالة
XX	- إنشاء أسواق
XX	- إنشاء مراكز صحية
XX	- برامج لعمليات إنشائية تنفيذ المنطقة مثل:
XX	نشاء وحدات سكنية
XX	البرامج التعليمية لمحو الأمية
XX	توفير الماء الصالح للشرب لعموم شرائح المجتمع وأفراده

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على:

طه أحمد حسين أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 28، العدد 83، جامعة الموصل، 2006، ص 126.

حدول رقم (02)

تقرير الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الإنتاجية في 12/31/

تقارير المساهمة الاجتماعية (الدينار/ عامل)	البيان
XX	1- أنشطة اجتماعية داخلية : تتعلق بالنواحي الآتية :
XX	- الموارد البشرية
XX	- خدمة المجتمع
XX	- خدمات أخرى
XX	2- أنشطة اجتماعية خارجية: تتعلق بالنواحي الآتية :
XX	- مساهمات بيئية وتلوث بيئي
XX	- تدريب العاملين
XX	- مجال الخدمة
XX	- برامج إعلامية للتعريف بالخدمة

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على:

طه أحمد حسين أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 28، العدد 83، جامعة الموصل، 2006، ص 126.

خاتمة

لقد تبين لنا من خلال بحثنا صحة الفرضية الأولى أي أن القياس و الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يحقق تنمية مستدامة، ذلك أن المؤسسات يمكنها قياس مجالات المسؤولية الاجتماعية و عرضها وفق نموذج تقرير الأداء الاجتماعي و الذي من خلاله يتبين لنا مدى المساهمة التي توليها المؤسسات في الجانب الاجتماعي و مدى موافقته لمتطلبات التنمية المستدامة. إذ تشير التنمية المستدامة إلى إستراتيجية معينة تقتضي من المؤسسات و قطاع الأعمال تحمل مسؤولياتها الاجتماعية التي تفرضها ضغوط اقتصادية و اجتماعية، رغم أنه حتى وقتنا الراهن لم يحدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بشكل يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية

وطنية أو دولية، و لا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها و قبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية . إلا أن الالتزام بالأبعاد الاجتماعية المفروضة على المؤسسات باتت متغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة، لذا توجب على المؤسسات التغيير في نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية وذلك بالالتزام بتطبيق المعايير الدولية كتطبيق ISO 28000 و ISO14000 للمسؤولية البيئية و الاجتماعية و محاولة بناء نموذج محاسبي متكامل لكيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن مسؤولياتها الاجتماعية، والالتزام بالإفصاح بطريقة منفصلة عن كل النشاطات الاجتماعية. فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية إستراتيجية و أداة لتحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات ومنشآت الأعمال.

الاقتراحات

1. العمل على تطوير النظرية المحاسبية بما فيها من مبادئ ومعايير وإجراءات لتكون قادرة على استيعاب المتغيرات البيئية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسة.
2. ضرورة الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بكل شفافية ومساءلة، ذلك أن معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية سواء كانت مالية أو كمية تؤثر في نفقات والتزامات وأصول المؤسسة وقراراتها.
3. زيادة الاهتمام بمسألة القياس و الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية من تحديد للعوائد الاجتماعية وتوزيع لتكاليف الأنشطة الاجتماعية المختلفة.
4. ضرورة عدم دمج المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مع بيانات المحاسبة المالية و تقديمها للأطراف المهتمة بالأداء الاجتماعي داخل وخارج المنظمة بشكل مفصل.
5. دمج سياسات المسؤولية الاجتماعية ضمن إستراتيجية المؤسسة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى هذه المؤسسات.

قائمة المراجع

1. العايب عبد الرحمان، ألتحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 48-49 .
2. العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 49 .
3. روبنز ريكوير، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع : الاتجاهات و القضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، جنيف، سويسرا، 2004، ص 27-29 .
4. روبنز ريكوير، مرجع سابق، ص 29.
5. جون سوليفان و آخرون، مواطنة الشركات : المفهوم و التطبيق، مجلة الاصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر، 2009.

6. www.worldbank.org

7. العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 51-52 .
8. بوشندوقة خديجة، محاولة تطبيق طريقة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أطروحة ماجستير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2012/2013، ص 98-100
9. مقدم وهيبه، دور المسؤولية الاجتماعية لمشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر علمي، ص 17
10. حارس كريم العاني، دور المعلومات المحاسبية في قياس و تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، المؤتمر العلمي الرابع حول: الريادة و الابتعا: استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولة، كلية العلوم الادارية و المالية، جامعة البحرين، 15-16/03/2005، ص 9
11. منصف شرفي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال (دراسة حالة مؤسسة سونطراك)، قسنطينة، ص 9 .
12. منصف شرفي، مرجع سابق، ص 9.
13. A study group for developing a system for environmental accounting, developing an environmental accounting system, environmental agency, Japan, 2000, PP: 11-14.
14. حارس كريم العاني، مرجع سابق، ص 6
15. حسين عبد الجليل آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، بحث لمادة المشاكل المحاسبية المعاصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010، ص 20
16. حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 20.
17. حامد أحمد صالح سمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات و إدارات الشركات)، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص 44
18. بوشندوقة خديجة، مرجع سابق، ص 104.
19. طه أحمد حسين أردبني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية-نموذج مقترح، مقال بمجلة تنمية الرافدين، المجلد 28، العدد 83، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2006، ص 122
20. طه أحمد حسين أردبني، مرجع سابق، ص 124-125.
21. مشري حسناء، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية -دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، العدد 14، 2014، ص 256.
22. حامد أحمد صالح سمرة، مرجع سابق، ص 49-50.
23. حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 23
24. حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سابق، ص 23
25. طه أحمد حسين أردبني، مرجع سابق، ص 126.

26. بابا عبد القادر ومقدم وهيبة، المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة: دراسة حالة شركة سونا طراك، الجزائر، ص 14.
27. مقدم وهيبة، دور المسؤولية الاجتماعية لمشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 21-22.
28. مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص 23.
29. إبراهيم بخي والطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أبريل 2008، ص 14.